



المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2016



كانون ثاني 2016



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2016

كانون ثاني
2016



USAID
من الشعب الأمريكي

مشروع الإصلاح المالي
Fiscal Reform Project

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2016
الرقم: م أ / 84/1 - الموافق: 2016/1/18
رقم الإيداع: 2016/1/322



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم



رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة.

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة.

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

التشاركية

تحمل المسؤولية

فهرس المحتويات

4	قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات
5	تقديم
6	ما هي الموازنة
6	• آلية ومراحل إعداد الموازنة
7	• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة
8	ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:
8	• في قطاع التعليم
8	• في قطاع الصحة
9	• في مجال المياه والصرف الصحي
10	• في مجال الطرق
11	• في قطاع الطاقة
12	أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2015
19	الموازنة العامة لعام 2016:
19	• توجهات وفرضيات الموازنة
22	• التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2016 - 2018
22	• أهم المستجدات في موازنة عام 2016
23	• من أين تأتي الحكومة بأموالها
27	• على ماذا تنفق الحكومة أموالها
36	لماذا تقترض الحكومة
36	تعزيز حقوق الانسان في المملكة
37	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل
41	دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة
42	قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2016 حسب التوزيع القطاعي
49	المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرصيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الإنفاق متوسط المدى: خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.

الدائرة الحكومية: أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

بلاغ الموازنة العامة: هو بلاغ يصدره دولة رئيس الوزراء سنوياً لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبناها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وستين تأشيريتين والمرتكزات والتوقعات الرئيسية والفرصيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة وكذلك متضمناً سقف الإنفاق المحدد لكل وزارة أو دائرة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروع موازنتها.

ملحق الموازنة: هو قانون جديد ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة.

النفقات العامة: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.

الإيرادات العامة: جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة.

صافي الدين العام: يمثل صافي الدين الداخلي والرصيد القائم للدين العام الخارجي.

النتاج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال). والناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

تقديم

ضمن إطار التواصل بين دائرة الموازنة العامة من جهة والمواطن الاردني من جهة أخرى، يسر الدائرة أن تقدم الاصدار السادس لدليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2016 لتمكين المواطن من الاطلاع والتعرف على أبرز ما تضمنه قانون الموازنة العامة لعام 2016. وبهدف اطلاع المواطن على أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات المتعلقة بالموازنة وبما يتماشى مع المعايير الدولية لشفافية الموازنة، فقد تم دمج وثيقة ملخص الموازنة التي كانت تصدرها الدائرة خلال السنوات الماضية مع وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة بحيث أصبح الدليل هذا العام يشتمل على البيانات والمعلومات الاضافية التي كانت ترد في وثيقة ملخص الموازنة.

ولذلك تم تضمين الدليل لهذا العام بيانات ومعلومات جديدة لأول مرة ولعل من أبرزها الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة، وتوجهات الموازنة لعام 2016، والتدابير الحكومية المتخذة في عام 2015 الهادفة الى احتواء عجز الموازنة العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلاصة الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2014 - 2018، والتصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدره حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2014 - 2018، وإجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2016، وإجمالي النفقات العامة المقدره حسب الفصول للسنة المالية 2016. كما تم إبراز الجهد الذي قامت به الدائرة في مجال تعزيز حقوق الانسان، وبيان أبرز المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن قد حصل في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة المفتوحة في واشنطن على 55 نقطة، أي أعلى من المتوسط العالمي بمقدار 10 نقاط محتلاً بذلك المرتبة 33 عالمياً، والمرتبة الأولى عربياً وعلى نطاق دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الأمر الذي يظهر مدى الاهتمام بمبدأ الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. وترحب الدائرة بأي ملاحظات واستفسارات يرغب المواطن بإبدائها والتي ستكون محط اهتمام وتقدير الدائرة.

د. محمد أحمد الهزايمة

مدير عام دائرة الموازنة العامة

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه «وفر الموازنة». وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه «عجز الموازنة»، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

آلية ومراحل اعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد الموازنة وإقرار قانون الموازنة وتنفيذ الموازنة والمتابعة والتقييم.

وتتم عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن ايجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر الحكومية، وتحديث المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازاناتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية لغايات إعداد مشاريع موازاناتها بهدف تقليص الفجوة لأكبر قدر ممكن بين السقوف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر الحكومية وبين طلباتها.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازاناتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.
- دراسة ومراجعة مشروعات موازانات الوزارات والدوائر الحكومية من قبل دائرة الموازنة العامة وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية.
- تحديد سقوف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازاناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محلي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محلي الموازنة بإدخال مشاريع الموازانات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه.

- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء.
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية.

وتجدر الإشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الاجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر الحكومية، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف ايلول	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للانفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته واجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

تمكنت الحكومة من تحقيق سلسلة من الانجازات الهامة خلال عام 2015 وبشكل خاص في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي قطاع التعليم: تحققت عدة إنجازات ابرزها البدء بتنفيذ خطة الإصلاح التربوي بمحاورها المختلفة والتي اقرتها الوزارة في عام 2014. واما على صعيد الانجازات المتعلقة ببناء المدارس الحكومية، فقد تم استلام (26) مدرسة جديدة، واستلام (143) إضافات مدرسية تحتوي على (866) غرفة صفية، كما تم استلام (7) مدارس تحتوي على (10) غرف رياض أطفال. وقد تم طرح (187) عطاء شملت إنشاء مدارس وإضافات صفية وغرف رياض أطفال وغرف تقنيات ومختبرات. حيث تم البدء بتنفيذ (32) مدرسة موزعة على جميع مناطق المملكة، علما بان هناك (94) مدرسة قيد التنفيذ يتوقع استلامها خلال عام 2016.



مدرسة القاسمية الاساسية المختلطة / معان

وفي قطاع الصحة: واصلت الوزارة جهودها في تحسين مستوى البنية التحتية للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وذلك من خلال انشاء وتوسعة وتحديث عدد من المستشفيات والمراكز الصحية. حيث تم عمل دراسات مشروع مستشفى شيجان في شمال الكرك، ودراسات مشروع انشاء مبنى المختبرات المركزية في العاصمة عمان، ودراسات تحديث مستشفى البشير بخصوص انشاء مبنى الطوارئ. كما تم البدء بعمل دراسات مشروع مستشفى مادبا الجديد ومستشفى اسعاف وطوارئ وادي عربه. وقد تم الانتهاء من اعداد التصاميم والمخططات الهندسية لمستشفى الاميرة بسمة ومستشفى الطفيلة. كما تم البدء بتنفيذ توسعة مستشفى الاميرة رحمة في اربد وتوسعة مستشفى الاميرة ايمان - معدي في ديرعلا- البلقاء. ويجري العمل حالياً على تنفيذ مستشفى الايمان عجلون ومستشفى السلط. وقد تم استلام مباني توسعة مستشفى الكرك ومبنى الطب الشرعي في الجنوب، والعمل جار على استكمال استلام وتشغيل مستشفى البادية الشمالية.



مستشفى السلط الحكومي

وفي مجال المياه والصرف الصحي: في ضوء الانحباس المطري واستمرار تدفق اللاجئين السوريين وزيادة الطلب على المياه فقد قامت وزارة المياه والري بتنفيذ العديد من المشاريع للتعامل مع الأزمة المائية اهمها اطلاق استراتيجية تزويد محافظات الشمال بالمياه بقيمة 305 مليون دولار، والبدء بتنفيذ مشروع ناقل البحرين. كما تم البدء بتنفيذ مشروع خط مياه ناقل من محطة السلطاني الى الغوير بكلفة مالية قيمتها 7.9 مليون دينار، ومشروع نقل المياه من سد الموجب إلى الكرك بكلفة مالية 9.8 مليون دينار، ويجري العمل حالياً على اعداد دراسات مشروع جر مياه سد كفرنجة/عجلون. وفي مجال الصرف الصحي فقد تم البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من صرف صحي جنوب عمان وبكلفة 93 مليون دولار، واحاله عطاء دراسات المرحلة الثالثة / صرف صحي جنوب عمان، كما تم تشغيل محطة تنقية المفرق ومحطة تنقية الشلالة/ اربد، وتنفذ الوزارة عدة مشاريع صرف صحي ومياه في المملكة بواقع (141) مشروع وبكلفة 610 مليون دينار.



احد مشاريع الصرف الصحي في المملكة

وفي مجال الطرق: عملت الحكومة على توفير شبكة طرق بكافة أنواعها الزراعية والقروية والثانوية والرئيسية والنافذة وادامتها وتعزيز السلامة والامان عليها بحيث يتم العمل على تسهيل النقل بين المحافظات والمناطق السياحية والتنمية والدول المجاورة. حيث تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع طرق رئيسية عددها (22) مشروع بكلفة 198 مليون دينار من ضمنها طريق مركز حدود الدرة بالعقبة وطريق اربد / المفرق وطريق الطفيلة الدائري وطريق المطار ومشاريع الصيانة الروتينية وعددها (9) عطاءات بقيمة 36 مليون دينار وعطاءات السلامة المرورية بقيمة 8 مليون دينار. كما تم طرح واحالة ومباشرة تنفيذ عطاءات اعادة تأهيل وتوسعة الطرق الرئيسية واستكمال تنفيذ اعمال مشاريع الطرق الرئيسية قيد التنفيذ لنحو (51) مشروع بقيمة 696 مليون دينار، ومن أهمها طريق الزرقاء / الازرق / العمري، وطريق السلط الدائري وطريق بيرين/ الزرقاء وتوسعة جسر شومر بالزرقاء، واعدادة تأهيل طريق الشونة الجنوبية/ تقاطع الكفرين، اضافة الى عطاءات الصيانة الروتينية بعدد (14) عطاء بطول اجمالي (1500) كم والتي تشمل الصيانة الاعتيادية اللازمة للطرق وعناصرها الضرورية لادامة الطرق والمحافظة عليها من خلطات اسفلتية وعناصر سلامة مرورية. وتجدر الاشارة الى انه تم التوقيع على اتفاقية منحة مشروع اعادة انشاء وتأهيل الطريق الصحراوي مع الصندوق السعودي للتنمية بقيمة (65) مليون دولار.



مشروع شارع العقبة الخلفي

واما في قطاع الطاقة : فقد تم احالة عطاء مشروع بناء سعات تخزينية للنفط والمشتقات النفطية وسط المملكة ويتوقع الانتهاء من المشروع في عام 2016. كما تم الانتهاء من مشروع بناء رصيف الغاز الطبيعي المسال في العقبة الذي يعتبر احد ابرز الانجازات التي حققها القطاع نظراً لأهمية الميناء في التحول للاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. كما تم احالة عطاء توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في القويرة ويتوقع الانتهاء منه في نهاية عام 2017. كما تم توقيع 12 اتفاقية لشراء الطاقة الكهربائية من مشروعات تستثمر الخلايا الشمسية معظمها في منطقة معان، اضافة الى توقيع اتفاقية تمويل مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي التابع لشركة العطارات للطاقة (اينيفيت الاستونية). وتجدر الاشارة الى انه تم اقرار استراتيجية الطاقة 2015 - 2025 والتي تهدف الى تحقيق امن التزود بالطاقة اللازمة للتنمية المستدامة وبشكل مستدام وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتخفيض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنويع مصادر الطاقة المتمثلة في الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والصخر الزيتي والطاقة النووية لتوليد الكهرباء. كما تم طرح واحالة عطاء انشاء نظام معلومات قطاع الطاقة.



مشروع طاقة الرياح في معان

أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2015

تباطأ أداء الاقتصاد الوطني متأثراً بتداعيات الظروف الإقليمية المتوترة، ولاسيما الأوضاع في سوريا والعراق والتي اثرت سلباً على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية. وتبعاً لذلك فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 بما نسبته 2.3% مقابل نموه بنسبة 3.0% في نفس الفترة من عام 2014. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 بنسبة 2.4% مقابل نموه بنسبة 3.3% في نفس الفترة من عام 2014، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 4.8% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 مقابل 6.5% في نفس الفترة من عام 2014.

وعلى صعيد أداء القطاعات الاقتصادية، فقد كان أداء هذه القطاعات متفاوتاً في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، ففي حين شهدت قطاعات «الصناعات الاستخراجية» و «المياه والكهرباء» و «النقل والتخزين والاتصالات» و «خدمات المال والتأمين» و «منتجات الخدمات الحكومية» تسارعاً في معدلات نموها، فقد شهدت قطاعات «الانشاءات» و «المطاعم والفنادق» تراجعاً في أدائها، كما سجلت قطاعات «الزراعة» و «الصناعات التحويلية» و «تجارة الجملة والتجزئة» و «الخدمات الاجتماعية والشخصية» و «منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح» تباطؤاً في معدلات نموها مقارنة بنفس الفترة من عام 2014. وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى ان معدل البطالة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 قد ارتفع الى 12.9% مقابل 11.7% في نفس الفترة من عام 2014.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2015، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو -0.9% مقارنة بنحو 2.9% في عام 2014. ويعود تراجع معدل التضخم بصورة رئيسية الى تراجع أسعار مجموعة «النقل» و«بنود الوقود والانارة» لتتراجع بنسبته -14.2% و -13.3% مقارنة بنحو 2.1% و -0.2% في عام 2014 على الترتيب، هذا بالإضافة الى تباطؤ أسعار معظم مجموعات السلع والخدمات الأخرى المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت صادرات المملكة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 انخفاضاً بلغت نسبته 6.1% مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 6.2% في نفس الفترة من عام 2014. وفي المقابل، انخفضت المستوردات بنسبة بلغت 11.2% خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 5.0% في نفس الفترة من عام 2014. وتبعاً لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 14.3% ليصل الى 8.2 مليار دينار خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 مقارنة بنحو 9.6 مليار دينار في العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 عجزاً مقداره 1904.3 مليون دينار أو ما نسبته 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز مقداره 1392.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014. وقد جاء هذا العجز محصلة لانخفاض صافي التحويلات الجارية بنحو 844 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى عن مستواه لنفس الفترة لعام 2014، وانخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بنحو 496 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2014، وارتفاع العجز المسجل في حساب الدخل بنحو 24 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2014 من جهة، وانخفاض عجز الميزان التجاري بنحو 851 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة من عام 2014 من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن فاتورة المستوردات من «النفط الخام ومشتقاته» انخفضت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 لتصل إلى نحو 1618 مليون دينار مقابل 3180 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2014، بانخفاض مقداره 1562 مليون دينار أو ما نسبته 49.1%. وذلك بسبب تراجع أسعار النفط العالمية.

أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 7.3% مقارنة مع نمو نسبته 6.9% في نهاية عام 2014. وقد جاء هذا النمو محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 10.5% في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2015 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 4.2% في نهاية عام 2014 من جهة، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة بلغت 1.5% مقارنة مع نمو مقداره 14.6% في نهاية عام 2014 من جهة أخرى.

وأما بخصوص «التسهيلات الائتمانية»، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بما نسبته 9.2% عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع نسبته 2.9% في الفترة المماثلة لعام 2014. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعات «الخدمات والمرافق العامة» و «الأفراد» و «الانشاءات»، في حين تراجع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات «الصناعة» و «خدمات النقل». وفي المقابل، بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2015 نحو 13.9 مليار دولار، وهو قريب جداً من مستواه في نهاية عام 2014 البالغ 14.1 مليار دولار، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهر.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة في الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 194 مليون دينار أو ما نسبته 2.8% لتصل إلى 6761 مليون دينار مقابل 6955 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض النفقات الجارية

بمقدار 131 مليون دينار أو ما نسبته 2.2% من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 63 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً في الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بمقدار 321 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% عن مستواها في نفس الفترة لعام 2014 لتصل إلى 5734 مليون دينار مقابل 6055 مليون دينار في الفترة المماثلة لعام 2014. وقد جاء الانخفاض في الإيرادات العامة كمحصلة لانخفاض المنح الخارجية بنحو 307 مليون دينار أو ما نسبته 41% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2014، وانخفاض الإيرادات المحلية بنحو 14 مليون دينار أو ما نسبته 0.3% مقارنة بنفس الفترة لعام 2014. ويعود انخفاض الإيرادات المحلية كمحصلة لانخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة 4.6% وارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 1.6%.

وترتيباً على ما سبق، فقد ارتفع عجز الموازنة في الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 - متضمناً المنح الخارجية - بنحو 127 مليون دينار عن نفس الفترة في عام 2014 ليصل إلى نحو 1027 مليون دينار مقابل 900 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2014.

وبناءً على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بما نسبته 11.0% عن مستواه في نهاية العام السابق ليلعب نحو 22,816.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 84.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار أو ما نسبته 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع صافي الدين الداخلي بما نسبته 8.4% في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 ليصل إلى 13,573.0 مليون دينار أو ما نسبته 50.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2015، مقابل ما نسبته 49.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، من جهة، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 15.1% ليلعب في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 نحو 9,243.6 مليون دينار أو ما نسبته 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2015، مقابل ما نسبته 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، من جهة أخرى.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2015	2014	البيان
%2.3	%3.0	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية (الاربع الثلاثة الاولى)
%0.9-	%2.9	معدل التضخم (العام كاملاً)
%12.9	%11.7	معدل البطالة (الاربع الثلاثة الاولى)
%6.1-	%6.2	معدل نمو الصادرات الوطنية (الاحد عشر شهراً الاولى)
%11.2-	%5.0	معدل نمو المستوردات السلعية (الاحد عشر شهراً الاولى)
1817	3847	فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)
%9.7-	%7.5-	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (الاربع الثلاثة الاولى)
%7.3	%6.8	معدل نمو السيولة المحلية (نهاية تشرين الثاني)
13.9	14.1	الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار) (نهاية العام)
%9.2	%2.9	معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (نهاية تشرين الثاني)
6760.8	6954.9	التنقحات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)
-	-	% الناتج
5734.3	6055.0	الايرادات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)
-	-	% الناتج
1026.5-	899.9-	عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)
-	-	% الناتج
22816.6	20704.9	صافي الدين العام (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)
%84.1	%81.4	% الناتج
9243.6	8040.9	رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)
%34.1	%31.6	% الناتج
13573.0	12664.0	صافي الدين الداخلي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)
%50.0	%49.8	% الناتج

واما بخصوص التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2015، فقد قامت الحكومة باتخاذ عددا من الاجراءات الهادفة الى احتواء عجز الموازنة العامة ضمن المستويات الآمنة من خلال ضبط وترشيد النفقات من جهة، وتحسين مستوى الإيرادات المحلية وتحفيز النمو والنشاط الاستثماري من جهة أخرى.

ففي اطار سعي الحكومة للمحافظة على المال العام وضبط وترشيد النفقات، فقد تم الطلب من كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التوقف عن التقدم بطلبات لشراء السيارات باستثناء السيارات الموفرة للطاقة. كما صدر قرار مجلس الوزراء بحجز ما نسبته (40%) من مخصص المحروقات لعام 2015 لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بهدف منع تراكم المتأخرات وتعزيز عملية ضبط نفقات المحروقات.

كما تضمن البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للاعوام (2015 - 2018) الذي اقرته الحكومة حزمة من الاجراءات الهادفة الى ترشيد الانفاق الحكومي ومن ابرزها توسيع استخدام الطاقة الشمسية في المباني الحكومية من أجل تخفيض فاتورة الكهرباء للوزارات والدوائر الحكومية وترشيد الكميات المستهلكة سنوياً بحيث تكون حسب الاحتياجات الفعلية، بالإضافة الى إعداد نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية ونظام إلكتروني لإدارة المخزون الحكومي والموجودات الحكومية وإعداد نظام إلكتروني لإدارة المركبات الحكومية حتى يتم تتبع السيارات الحكومية من خلال نظام الـ (GPS) من أجل خفض حركة السيارات وتخفيض كميات استهلاك المحروقات للإلغيات الرسمية، بالإضافة إلى اعتماد البطاقات الإلكترونية في تزويد السيارات الحكومية بالمحروقات ووضع سقف كمية لكل سيارة يتم ضبطها إلكترونياً من خلال البطاقة، وكذلك التخفيض التدريجي في المباني الحكومية والسفارات المستأجرة وتعديل التشريعات النازمة لعملية الاستملاكات.

اما فيما يتعلق بالاجراءات الهادفة الى تحسين مستوى الإيرادات المحلية، فقد تضمن البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للاعوام (2015 - 2018) حزمة من الاجراءات الهادفة الى تعزيز الإيرادات المحلية. وفي هذا المجال، فقد صدر قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2015 الذي يلزم كل دائرة تقوم باستيفاء أي من إيرادات الدولة العمل على توريدها لحساب الخزينة العامة وفق أحكام النظام المالي.

وفي مجال تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع النشاط الاستثماري، فقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات لدعم وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كقطاعات العقار والاسكان والسياحة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل. كما عملت الحكومة على دعم الصناعة الوطنية بمنحها افضلية بالسعر بنسبة (15%) في العطاءات الحكومية بدلا من (10%) ما دامت مطابقة للشروط، والنزاهة مختلف الجهات المعنية بالالتزام بنظام اللوازم وعدم تحديد المنشأ الأجنبي

في العطاءات الا في حال وجود شرط في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المانحة. كما قامت الحكومة باقرار نظام النافذة الاستثمارية الهادف الى تقديم خدمة المكان الواحد لتراخيص الأنشطة الاقتصادية بالمملكة ومراجعة إجراءات التراخيص وتبسيطها، كما تم اقرار نظام الحوافز الاستثمارية المنبثق عن قانون الاستثمار الجديد. كما تم تصنيف المناطق الأقل نمواً في المملكة الى أربع مناطق ومنحها إعفاءات ضريبية ما بين 30% الى 80% وذلك بحسب طبيعة النمو في كل منطقته، وإلغاء الحد الأدنى لحجم تملك غير الأردنيين والذي كان يبلغ 50 ألف دينار. كما تم اقرار نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبما يضمن تعظيم التمويل للمشاريع الرأسمالية. كما تم اقرار قانون اللامركزية الذي يعطي الادارات المحلية مساحة لادارة الاقتصاد المحلي وتشجيع الاستثمار. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قامت باعداد مشروع قانون صندوق الاستثمار لغايات استقطاب استثمارات البنوك والصناديق السيادية العربية ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد في مشاريع وطنية تموية وريادية، حيث تم تحويل مشروع القانون الى ديوان التشريع والرأي لدراسته تمهيدا لاقاراره من مجلس الوزراء واحالته الى مجلس النواب للسير بالاجراءات الدستورية لاقاراره.

وعلى نطاق الاجراءات المتخذة قطاعياً، فقد تم إضافة قطاع تكنولوجيا المعلومات الى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستفيدة من قانون الاستثمار الجديد ومنحه اعفاءات وتسهيلات غير مسبوقة حيث تم اعفاء السلع اللازمة لممارسة أنشطة خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات من الرسوم الجمركية واخضاعها مع مجموعة من الخدمات اللازمة لممارسة هذه الأنشطة للضريبة العامة على المبيعات بنسبة صفر وتخفيض ضريبة الدخل المستحقة على هذه الأنشطة بنسبة 30% في جميع مناطق المملكة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد.

كما تم منح مزايا اضافية لقطاع نقل الركاب وتمديد فترة الاعفاء للمشاريع الاستثمارية التي لم تستكمل التنفيذ خلال مدة الاعفاء في التشريعات السابقة واعفاء النشاط التجاري في المناطق الحرة من ضريبة الدخل ومنح اعفاءات للشركات الناتجة عن اندماج شركات التأمين.

كما تم تمديد قرار اعفاء رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة انشائياً من شقق ومساكن منفردة بغض النظر عن البائع على ألا تزيد مساحة الشقة أو المسكن المنفرد عن 150 متر مربع غير شاملة الخدمات بدلا من 120 متر مربع، وازادت المساحة عن 150 متر مربع فتخضع المساحة الزائدة عن ذلك فقط الى رسوم التسجيل لغاية 180 متر مربع، وذلك في اطار تحفيز قطاع العقارات والقطاعات الأخرى المرتبطة به.

كما قامت الحكومة بتكثيف جهود الترويج والبرامج التسويقية بهدف تعزيز تنافسية الاردن كوجهة جاذبة للسياحة من مختلف انحاء العالم خاصة في ظل الامن والاستقرار الذي ينعم به الاردن. كما

قامت بتخفيض تعرفه الكهرباء لقطاع الفنادق، وتأمين التمويل لمجموعة من المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي والآثار من خلال برنامج البنية التحتية للمحافظات. كما قامت الحكومة باعفاء تذاكر السفر للطيران العارض من الضريبة الخاصة لمدة ثلاث سنوات، وإلغاء تأشيرة دخول السياح من جميع الجنسيات القادمين عن طريق المكاتب السياحية الأردنية ومعاملة السياح العرب معاملة الاردنيين عند دخول المواقع الاثرية، وإلغاء الضريبة الخاصة على تذاكر الطيران المنتظم إلى كل من العقبة وعمان للسائح الذي يقوم بشراء التذكرة الموحدة للمواقع السياحية ولا تقل إقامته عن 3 ليالٍ متتالية. هذا بالإضافة الى تخصيص مبلغ (37) مليون دينار لدعم حملات الدعاية والترويج والانشطة السياحية التي تقوم بها هيئة تشييط السياحة.

ولاجل تخفيض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني وتحقيق امن التزود بالطاقة اللازمة للتنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الاستيراد، فقد اقرت الحكومة الخطة الاستراتيجية لقطاع الطاقة حتى عام 2025. كما تم اقرار نظام أحكام وشروط إعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وأجهزتها ومعداتها وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات انتاجها من الرسوم الجمركية وإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات بنسبة الصفر. كما تم إعفاء مشاريع الطاقة المتجددة من رسوم الترخيص. وازضافة الى ذلك، تم تمديد العمل بالفترة الممنوحة لاعفاء السيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء (الهجينة / الهايبرد) (شطب واستبدال) التي لا تتجاوز سعة محركها 2500 سي سي من الضريبة الخاصة المفروضة عليها حتى نهاية عام 2015 وإعفاء بطاريات السيارات الكهربائية او الهجينة من الضريبة العامة على المبيعات.

وفي اطار سعي الحكومة لاعداد تصور كامل وخطة شمولية لمسيرة الاردن للسنوات العشر القادمة فقد تم اقرار وثيقة رؤية الاردن 2025، والتي من مبادئها الأساسية تحقيق الاستقرار المالي القائم على الاستدامة المالية وتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني، بما يعزز منعة الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود والحد من تأثير الصدمات الخارجية على أدائه. كما تم اعداد البرنامج التنفيذي التنموي للاعوام (2016 - 2018) والذي يمثل المرحلة الاولى من تنفيذ وثيقة رؤية الأردن 2025.

الموازنة العامة لعام 2016

توجهات وفرضيات الموازنة

التزاماً بالنهج الاصلاحى سوف تواصل الحكومة تبني سياسات الانضباط المالى والتخطيط الامثل للموارد المالية المتاحة بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالى والنقدي وخدمة اهداف الاقتصاد الوطنى وتوزيع منافع التنمية على كافة محافظات المملكة.

وفي ضوء استكمال البرنامج الوطنى للاصلاح المالى والاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والحفاظ على المكتسبات التى تحققت ومواصلة العمل بالاجراءات اللازمة لتخفيض العجز وضبط نمو الدين العام، فقد تبنت الحكومة برنامجاً تنفيذياً للاصلاح المالى للفترة (2015 - 2018) يغطي المرحلة الاولى من وثيقة رؤية الاردن 2025. ويشكل هذا البرنامج رؤية متكاملة وشاملة للمالية العامة من خلال الحفاظ على الانجازات التى تحققت واستكمال الاجراءات الهادفة الى تعزيز الإيرادات المحلية وترشيد وضبط النفقات العامة وتحسين ادارة الدين العام وبما يضمن ضبط العجز والمديونية وتعزيز مساهمة الانفاق الرأسمالى في النمو الاقتصادى وتعزيز الرقابة المالية وزيادة الشفافية والافصاح المالى إضافة الى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وجاء هذا البرنامج بالتزامن مع قيام الحكومة باعداد البرامج التنموية للمحافظات للأعوام (2016 - 2018) الهادفة الى تمكين المحافظات من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية والاصلاح، وتم تضمين مخرجات هذه البرامج ضمن البرنامج التنفيذى التنموي للأعوام (2016 - 2018) والذي قامت الحكومة بشكل مواز بإعداده ليمثل المرحلة الاولى من تنفيذ وثيقة رؤية الاردن 2025.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للأولويات ولتحقيق الأهداف الوطنية وبشكل يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة، فقد حرصت الحكومة على اعتماد مخرجات البرنامج التنفيذى التنموي كأساس لإعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للأعوام (2016 - 2018) مع التركيز على الاولويات ضمن الاطار المالى متوسط المدى ووفق الموازنة الموجهة بالنتائج المعتمدة في اعداد الموازنة العامة.

وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2016 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي:

1. اعتماد مخرجات البرامج التنموية للمحافظات والبرنامج التنفيذى التنموي للأعوام (2016 - 2018) والمبني على رؤية الاردن 2025 كأساس لإعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للأعوام (2016 - 2018) وبما يضمن تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية.

2. المحافظة على مكتسبات البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي وتنفيذ محاور البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للأعوام (2015 - 2018) الهادف الى إحتواء عجز الموازنة العامة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبما يساعد على تعزيز الإستقرار المالي والنقدي في المملكة.
3. استكمال الأطار التشريعي والتنظيمي الهادف الى تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبما يضمن تعظيم التمويل للمشاريع الرأسمالية.
4. استكمال مشاريع الطاقة المتجددة بأشكالها المختلفة للحد من فاتورة الطاقة من خلال الاعتماد على بدائل الغاز الطبيعي وتشغيل ميناء الغاز المسال والطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء وبما يخفف من وطأة ارتفاع كلفة المنتجات النفطية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية.
5. مواصلة الاجراءات لتقوية شبكة الأمان الإجتماعي بما يعمل على تقديم الدعم لمستحقه.
6. تنوع مصادر التمويل وادخال ادوات تمويل جديدة كالصكوك الاسلامية وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام، والعمل على مراجعة استراتيجية الدين العام وادارته بما يتماشى مع الممارسات الدولية.
7. تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الهادف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة.
8. الإستمرار في إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ مشروع الموازنة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
9. متابعة تنفيذ الخطط التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في محاورها المختلفة بما يفضي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة في إدارة المال العام.
10. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.
11. استكمال تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من منحة الصندوق الخليجي للتنمية وخاصة المشاريع ذات الاولوية الوطنية في قطاعات الطاقة والنقل والتعليم والصحة والطرق والمياه وتنمية المحافظات.
12. استكمال تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الهادفة الى توفير فرص عمل للأردنيين وخاصة في مناطق جيوب الفقر والاقل حظاً.
13. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بعدالة وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

كما استندت تقديرات النفقات والايادات في قانون الموازنة العامة لعام 2016 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى. وتجدر الإشارة الى ان الحكومة لم تصدر اية ملاحق للموازنة منذ عام 2013.
- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين مع الأخذ بعين الاعتبار الكلفة المتبقية لتثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات، ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع الموازنة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- ضبط دعم مادة الخبز مع تعزيز آليات الرقابة من اجل اىصال الدعم الى مستحقيه.
- ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولاسيما البنود المتعلقة بالحرقوات والكهرباء والماء الى جانب تخفيض بند الايجارات من خلال الاستخدام الامثل للابنية المستأجرة.
- الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع تتبع وادارة المركبات الحكومية.
- رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية.
- زيادة مخصصات دعم الجامعات الرسمية والاستمرار برصد المخصصات لدعم البلديات والمعونات النقدية المقدمة للاسرة المحتاجة.
- رصد المخصصات اللازمة لتغطية جزء من الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية، وكذلك الاستملاكات في عام 2016.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه وتنمية المحافظات.
- الاستمرار برصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للاردنيين وخاصة في مناطق جيوب الفقر والاقلة حظا.
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لبرنامج البنية التحتية للمحافظات بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية ومنها مشروع البطاقة الذكية ومشروع اكااديمية الملكة رانيا للمعلمين ومحطة الاعلام العام المستقلة ومشروع الدفاع الإلكتروني والطريق الصحراوي.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لبرنامج الحكومة الإلكترونية.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية والتي هي درع وسياج الوطن لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- الأثر المالي الناجم عن اقرار قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لعام 2015 على مستوى الايرادات والنفقات.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام (2016 - 2018)

استندت موازنة عام 2016 الى التوقعات الرئيسية التالية:

2018	2017	2016	البيان
7.1	7.2	7.0	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %
4.5	4.5	3.7	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %
2.1	2.4	3.1	معدل التضخم (CPI) %
6.2	5.8	5.0	معدل نمو الصادرات السلعية %
3.5	2.7	2.5	معدل نمو المستوردات السلعية %
5.6	6.2	6.6	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %
			متوسط سعر برميل النفط للسنوات (2016 - 2018) (60) دولار

أهم المستجدات في موازنة عام 2016

حرصت الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة لعام 2016 جزءاً من مخرجات ومشاريع البرنامج التنموي للمحافظات والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2016 - 2018) والذي قامت الحكومة بإعداده ليمثل المرحلة الاولى من تنفيذ وثيقة رؤية الاردن 2025، وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة في الرؤية الملكية السامية. وفيما يلي أبرز المستجدات في موازنة عام 2016:

أولاً: ضبط معدلات نمو النفقات الجارية لتكون ضمن اضييق الحدود، حيث ارتفعت النفقات الجارية عن مستواها المعاد تقديره لعام 2015 بما نسبته 8.1%. علماً بأنه قد تم رصد نحو 225 مليون دينار لتغطية المتأخرات والنفقات الناجمة عن اقرار قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لعام 2015، والتي في حال استثناءها فان معدل نمو النفقات الجارية ينخفض الى اقل من 5%. ولجل الحد من قيمة المتأخرات وضبط النفقات، تم ادراج مادة جديدة في القانون تشير الى انه يجوز لوزير المالية اقتطاع اية مبالغ مستحقة على الوزارات والدوائر الحكومية لتسديد ما عليها من التزامات على مواد المياه والكهرباء والمحروقات من مخصصاتها.

ثانياً: أخذت موازنة عام 2016 بعين الإعتبار البعد التنموي، حيث ارتفع الانفاق الرأسمالي بما يقارب 215 مليون دينار أو ما نسبته 19.6% عن مستواه في عام 2015، مع التأكيد على أن الاثر التنموي لهذه النفقات لا يقتصر على المشاريع الجديدة التي سيبدأ تنفيذها في عام 2016 بل تشمل المشاريع المستمرة وقيده التنفيذ كونها نفقات جديدة مقارنة بما تم انفاقه على المشاريع في الاعوام السابقة.

ثالثاً: تحسن مؤشرات الاعتماد على الذات بشكل ملحوظ ومن ابرزها ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من حوالي 91.7% في عام 2015 الى 94.3% في عام 2016.

رابعاً: راعت موازنة عام 2016 البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة، حيث تم رصد مبلغ (95) مليون دينار لمشاريع البنية التحتية للمحافظات ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2016 مقابل (40) مليون دينار لعام 2015 وذلك لضمان توزيع المشاريع التنموية ومنافع التنمية على سائر مناطق المملكة. كما تم رصد مبلغ (10) مليون دينار لصندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية) لعام 2016 بما يضمن تفعيل نشاطه التمويلي للمشاريع المجدية والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين في مختلف المحافظات.

خامساً: تم رصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع البطاقة الذكية ومشروع المدينة الطبية الجديدة ومشروع أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومحطة الاعلام العام المستقلة ومشروع الدفاع الالكتروني والطريق الصحراوي.

سادساً: العمل على تعزيز شفافية البيانات الواردة في قانون الموازنة العامة من خلال اعادة تصنيف بعض بنود القانون، حيث تم فصل بند دعم الوحدات الحكومية عن بند الاعانات، كما تم نقل بعض النفقات ذات الطبيعة الجارية من بنود الإنفاق الرأسمالي وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

سابعاً: شكلت المشاريع الرأسمالية الممولة من منحة دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة) والمدرجة ضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2016 ما مقداره 460 مليون دينار او ما نسبته 35.1% من اجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2016. وسيتم الانتهاء من انفاذ المنحة الخليجية في عام 2017 حسب ما هو متفق عليه.

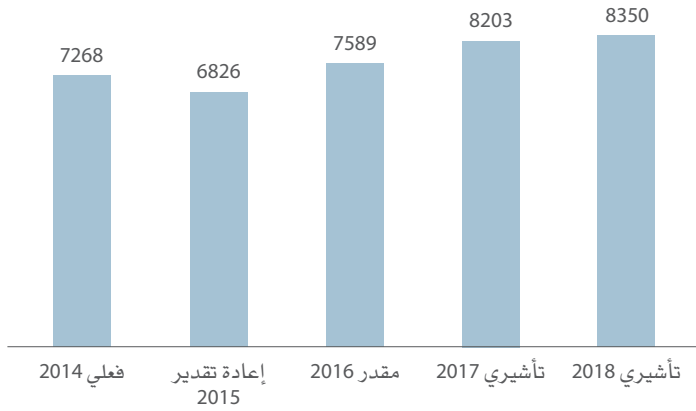
ثامناً: مواصلة الاجراءات لتقوية شبكة الأمان الإجتماعي وتعزيز اليات الرقابة من اجل اوصول الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخل المرتفعة.

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟

الإيرادات العامة :

قدرت الإيرادات العامة لعام 2016 بمبلغ 7589 مليون دينار لتشكل بذلك 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 25.4% في عام 2015، فيما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 2017 لتصبح 26.6% ولتعود للانخفاض في عام 2018 لتصبح 25.3%.

الإيرادات العامة للسنوات 2014 - 2018

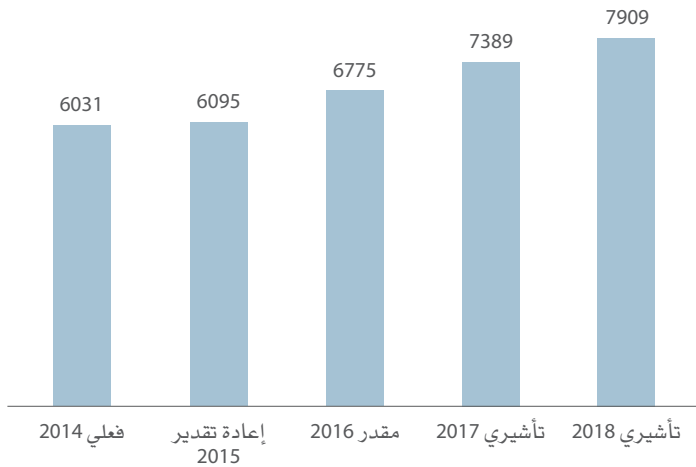


وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي:-

1. الإيرادات المحلية

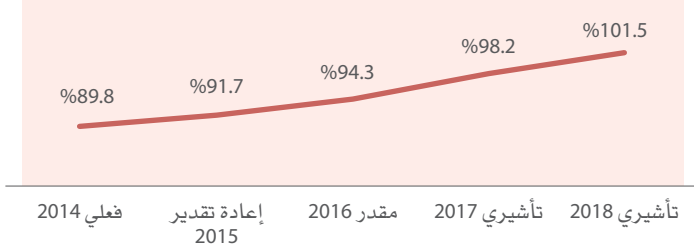
قدرت الإيرادات المحلية في عام 2016 بحوالي 6775 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 11.2% عن مستواها في عام 2015، وتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.5% مقارنة مع 22.6% في عام 2015.

الإيرادات المحلية للسنوات 2014 - 2018



وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 91.7% في عام 2015 إلى 94.3% في عام 2016، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2017 و 2018 الى ما نسبته 98.2% و 101.5% على التوالي.

تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية للسنوات 2014 - 2018

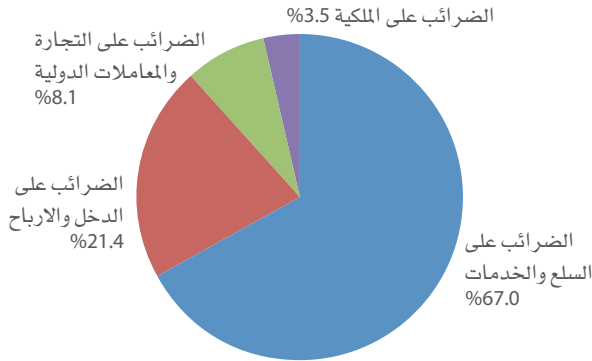


وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية. وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

• الإيرادات الضريبية :

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2016 بمبلغ 4597 مليون دينار، حيث شكّلت «الضرائب على السلع والخدمات» ما نسبته 67% وشكّلت «الضرائب على الدخل والأرباح» ما نسبته 21.4%، وشكّلت «الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» ما نسبته 8.1% و «الضرائب على الملكية» ما نسبته 3.5%. ويعود النمو المقدر في الإيرادات الضريبية بنسبة 8.6% في عام 2016 الى ارتفاع حصيلة «الضرائب على الملكية» بما نسبته 30.0%، وارتفاع حصيلة كل من «الضرائب على الدخل والأرباح» و «الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» و «الضرائب على السلع والخدمات» بما نسبته 11.0% و 7.9% و 7.1% على الترتيب.

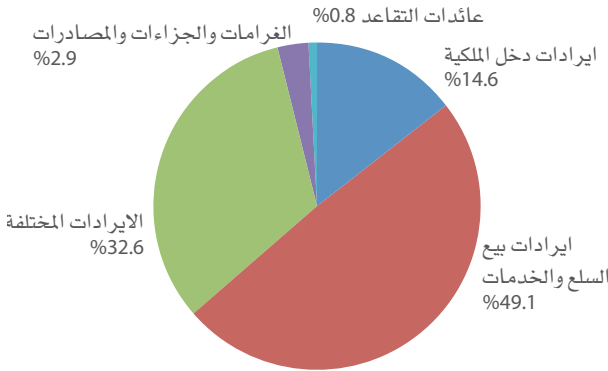
الإيرادات الضريبية المقدره لعام 2016



• الإيرادات غير الضريبية :

قدرت الإيرادات غير الضريبية لعام 2016 بنحو 2178 مليون دينار، حيث شكّلت إيرادات «بيع السلع والخدمات» ما نسبته 49.1%، وشكّلت إيرادات «دخل الملكية» (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة) ما نسبته 14.6%، في حين بلغت حصة «الإيرادات المختلفة» (كعائدات التعدين وبدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة) ما نسبته 32.6%، واستحوذت الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 2.9% و عائدات التقاعد على ما نسبته 0.8%. ويعود النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 16.8% في عام 2016 إلى ارتفاع حصة «الإيرادات المختلفة» بما نسبته 48.1%، وارتفاع حصة «الغرامات والجزاءات والمصادرات» بما نسبته 23.7%، وارتفاع حصة «إيرادات بيع السلع والخدمات» بما نسبته 18.1% من جهة، وانخفاض حصة «إيرادات دخل الملكية» و «عائدات التقاعد» بنحو 22.4% و 7.0%، من جهة أخرى.

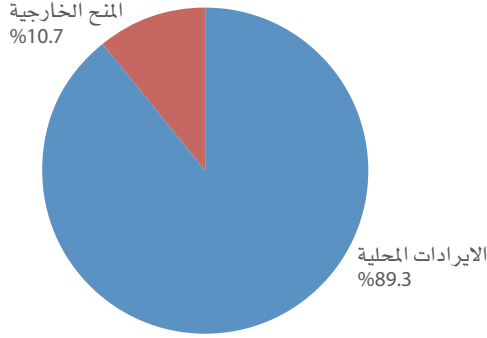
الإيرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2016



2. المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2016 بنحو 814 مليون دينار مقارنة مع 731 مليون دينار في عام 2015، موزعة بواقع 460 مليون دينار من دول مجلس التعاون الخليجي و 354 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي.

الايرادات العامة المقدره لعام 2016

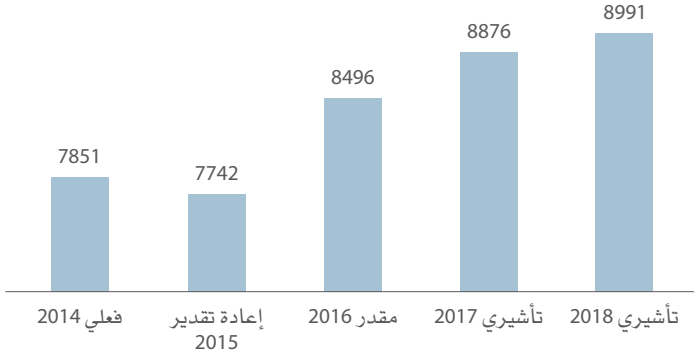


على ماذا تنفق الحكومة اموالها ؟

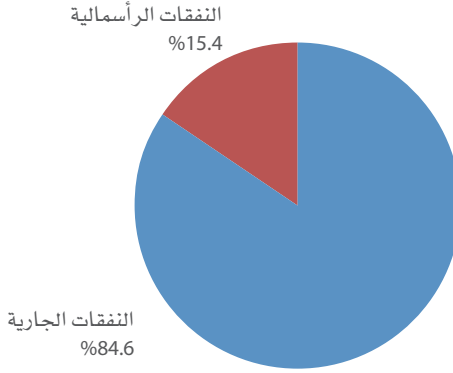
النفقات العامة :

قدرت النفقات العامة في عام 2016 بنحو 8496 مليون دينار مقارنة مع 7742 مليون دينار في عام 2015، بارتفاع مقداره 754 مليون دينار أو ما نسبته 9.7%، مشكّلة ما نسبته 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 28.8% في عام 2015. ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة في عامي 2017 و 2018 لتصل الى 28.8% و 27.2% لكل منهما تبعاً.

النفقات العامة للسنوات 2014 - 2018



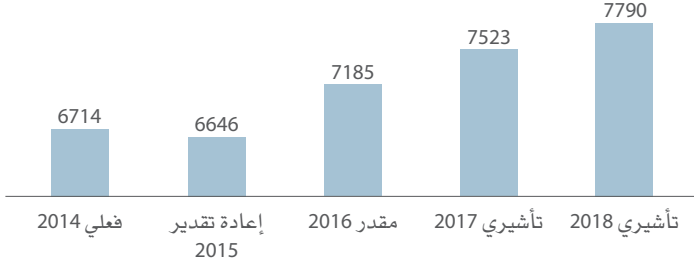
هيكل النفقات العامة لعام 2016



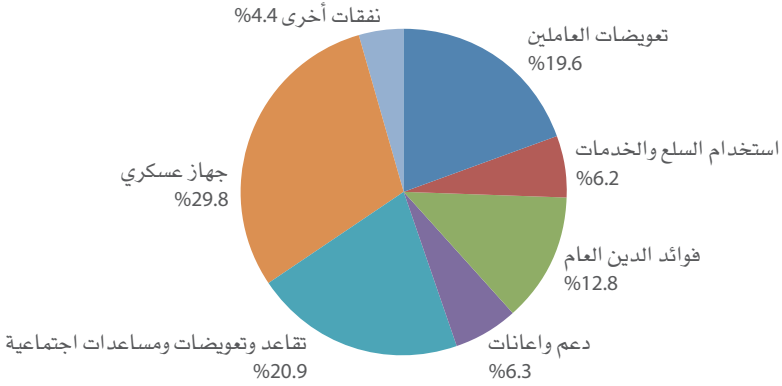
أولاً: النفقات الجارية

قدّرت النفقات الجارية في عام 2016 بنحو 7185 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 8.1% عن مستواها في عام 2015، ولتشكل حوالي 25.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 24.7% في عام 2015. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2017 و 2018 لتصل إلى 24.4% و 23.6% لكل منهما تبعاً. حيث شكّلت مخصصات كل من تعويضات العاملين ما نسبته 19.6%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 6.3% ومخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 29.8%، في حين شكّلت نفقات «التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية» ما نسبته 20.9%. وقد شكّلت فوائد الدين العام ما نسبته 12.8% و «الدعم والإعانات» ما نسبته 6.3%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 4.4%. وتعكس الزيادة في النفقات الجارية لعام 2016 الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب العاملين في الجهازين المدني والعسكري وزيادة مخصصات التقاعد المدني والعسكري والجامعات الرسمية، ورصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية، ورصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية النفقات الناجمة عن اقرار قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2015. وفي حال استثناء المخصصات المرصودة لتغطية المتأخرات والنفقات الناجمة عن اقرار القانون المذكور اعلاه والبالغة نحو 225 مليون دينار، فإن معدل نمو النفقات الجارية ينخفض الى اقل من 5%، مما يؤكد على ان موازنة عام 2016 تتسم بالانضباط المالي.

النفقات الجارية للسنوات 2014 - 2018



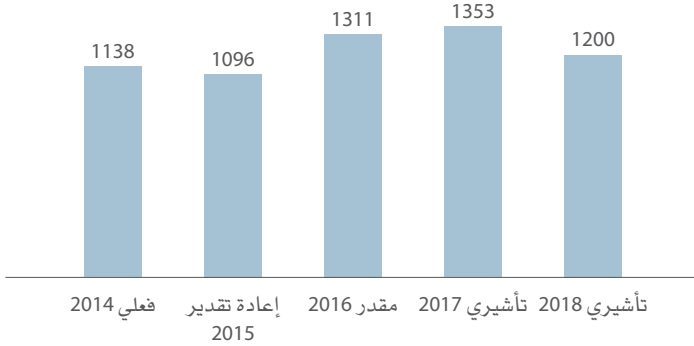
هيكل النفقات الجارية لعام 2016



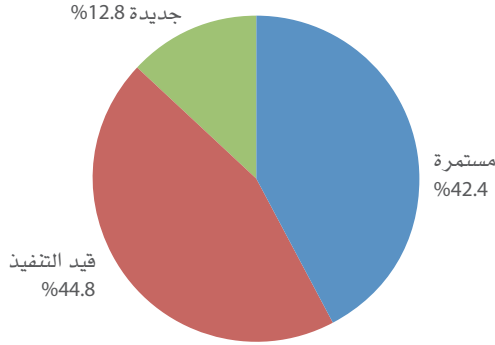
ثانياً: النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2016 بنحو 1311 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 215 مليون دينار أو ما نسبته 19.6% عن مستواها في عام 2015. وتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 15.4%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 42.4% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 44.8% والمشاريع الجديدة ما نسبته 12.8% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة، علماً بأن الأثر الترموي لهذه النفقات لا يقتصر على المشاريع الجديدة التي سيبدأ تنفيذها في عام 2016 بل تشمل المشاريع المستمرة وقيد التنفيذ كونها نفقات جديدة مقارنة بما تم إنفاقه على المشاريع في الأعوام السابقة.

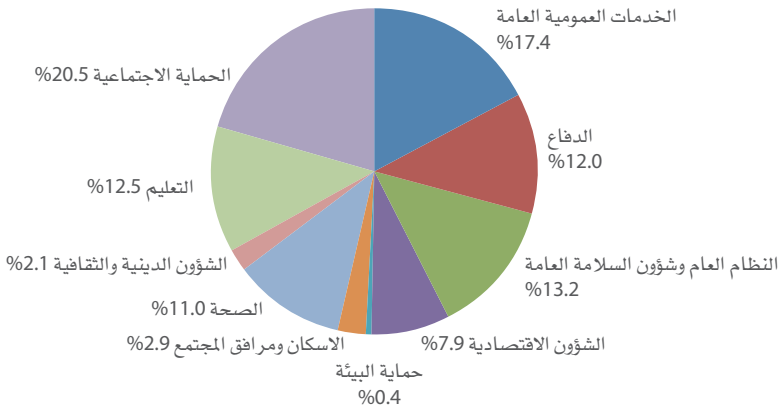
التنفقات الرأسمالية للسنوات 2014 - 2018



المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2016



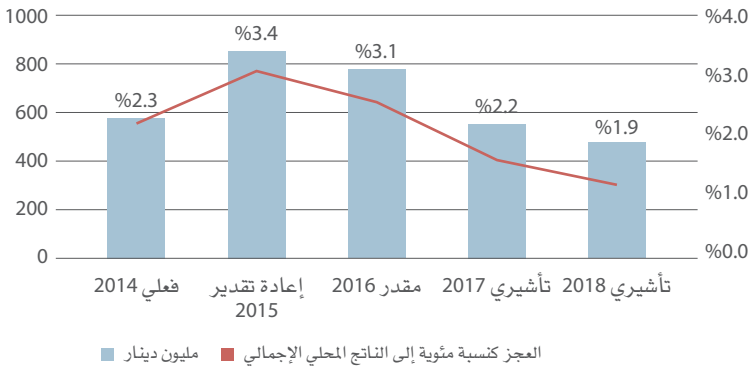
التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في عام 2016



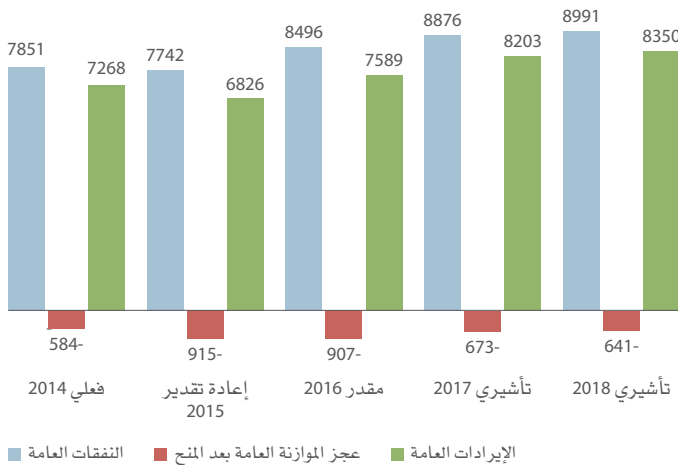
ثالثاً: العجز المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2016 نحو 907 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 3.4% في عام 2015، وليواصل هبوطه إلى 2.2% في عام 2017 و 1.9% في عام 2018. أما العجز المالي قبل المنح لعام 2016 فيتوقع أن يبلغ نحو 1721 مليون دينار أو ما نسبته 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 6.1% في عام 2015، وليواصل انخفاضه إلى 4.8% في عام 2017 و 3.3% في عام 2018.

عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2014 - 2018



خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2014 - 2018



خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2014 - 2018

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2014	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017	تأشيري 2018
الإيرادات المحلية	6,031.1	6,095.1	6,775.0	7,389.0	7,909.0
المنح الخارجية	1,236.5	731.0	814.0	814.0	441.0
مجموع الإيرادات العامة	7,267.6	6,826.1	7,589.0	8,203.0	8,350.0
النفقات الجارية	6,713.6	6,645.9	7,185.1	7,523.4	7,790.5
النفقات الرأسمالية	1,137.5	1,095.7	1,310.6	1,352.6	1,200.1
مجموع النفقات العامة	7,851.1	7,741.5	8,495.7	8,876.0	8,990.6
عجز الموازنة العامة					
بعد المنح	583.5-	915.4-	906.7-	673.0-	640.6-
قبل المنح	1,820.0-	1,646.4-	1,720.7-	1,487.0-	1,081.6-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	2.3-%	3.4-%	3.1-%	2.2-%	1.9-%
قبل المنح	7.2-%	6.1-%	6.0-%	4.8-%	3.3-%

مؤشرات الملاءمة المالية					
البيان	فعلي 2014	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017	تأشيري 2018
نسبة الإيرادات العامة للناتج	28.6%	25.4%	26.4%	26.6%	25.3%
نسبة الإيرادات المحلية للناتج	23.7%	22.6%	23.5%	23.9%	23.9%
نسبة المنح الخارجية للناتج	4.9%	2.7%	2.8%	2.6%	1.3%
نسبة النفقات العامة للناتج	30.9%	28.8%	29.5%	28.8%	27.2%
نسبة النفقات الجارية للناتج	26.4%	24.7%	25.0%	24.4%	23.6%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	4.5%	4.1%	4.6%	4.4%	3.6%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	14.5%	14.2%	15.4%	15.2%	13.3%
تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة	76.8%	78.7%	79.7%	83.2%	88.0%
تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	89.8%	91.7%	94.3%	98.2%	101.5%

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2016

(بالآلاف دينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		
43,732	0	0	0	43,732	الديوان الملكي الهاشمي
23,447	0	0	0	23,447	مجلس الأمة
42,122	13,358	0	13,358	28,764	رئاسة الوزراء
858	20	0	20	838	رئاسة الوزراء / ديوان التشريع والرأي
816	35	0	35	781	دائرة الشراء الموحد
3,119	125	0	125	2,994	رئاسة الوزراء / وكالة الأنباء الأردنية
974	90	0	90	884	ديوان المظالم
8,139	120	0	120	8,019	ديوان المحاسبة
1,437	285	0	285	1,152	وزارة تطوير القطاع العام
3,600	730	0	730	2,870	ديوان الخدمة المدنية
1,687	127	0	127	1,560	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
1,044,750	39,750	0	39,750	1,005,000	وزارة الدفاع
248,620	80,120	0	80,120	168,500	الخدمات الطبية الملكية
3,400	1,500	0	1,500	1,900	المركز الجغرافي الملكي الأردني
23,732	2,875	0	2,875	20,857	وزارة الداخلية
26,010	17,060	0	17,060	8,950	وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات
623,411	28,200	0	28,200	595,211	وزارة الداخلية / الأمن العام
198,600	21,600	0	21,600	177,000	وزارة الداخلية / الدفاع المدني
211,600	17,600	0	17,600	194,000	وزارة الداخلية / قوات الدرك
62,839	11,010	0	11,010	51,829	وزارة العدل
15,129	1,010	0	1,010	14,119	دائرة قاضي القضاة
55,085	4,150	0	4,150	50,935	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
4,671	2,400	0	2,400	2,271	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
2,930,443	91,950	0	91,950	2,838,493	وزارة المالية
2,316	275	0	275	2,041	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة
29,583	5,350	0	5,350	24,233	وزارة المالية / الجمارك الأردنية
19,682	2,415	0	2,415	17,267	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة
1,806	85	0	85	1,721	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة

(بالآلاف دينار)

مجموع الفصل	المنفقات			الجارية	الفصل
	الرأسمالية		خزينة		
	المجموع	قروض			
63,051	700	0	700	62,351	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
40,454	31,299	0	31,299	9,155	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
1,394	85	0	85	1,309	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات
166,600	164,840	19,800	145,040	1,760	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
10,008	4,690	0	4,690	5,318	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة
11,993	4,200	0	4,200	7,793	وزارة السياحة والآثار
8,758	2,110	0	2,110	6,648	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
163,114	155,000	0	155,000	8,114	وزارة الشؤون البلدية
134,015	124,813	0	124,813	9,202	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
124,546	80,795	0	80,795	43,751	وزارة الأشغال العامة والاسكان
1,432	75	0	75	1,357	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية
61,289	13,512	0	13,512	47,777	وزارة الزراعة
36,570	34,340	0	34,340	2,230	وزارة المياه والري
52,016	39,695	1,750	37,945	12,321	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
5,678	3,488	0	3,488	2,190	وزارة البيئة
914,286	67,105	0	67,105	847,181	وزارة التربية والتعليم
125,712	43,840	0	43,840	81,872	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
651,942	51,930	0	51,930	600,012	وزارة الصحة
125,796	11,685	0	11,685	114,111	وزارة التنمية الاجتماعية
21,346	5,010	0	5,010	16,336	وزارة العمل
8,512	5,180	0	5,180	3,332	وزارة الثقافة
963	200	0	200	763	وزارة الثقافة/ دائرة المكتبة الوطنية
102,212	97,943	0	97,943	4,269	وزارة النقل
3,453	1,500	0	1,500	1,953	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
28,980	24,324	0	24,324	4,656	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8,495,728	1,310,599	21,550	1,289,049	7,185,129	المجموع

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2018 - 2014

(بالآلاف دينار)

القسم الوظيفي	فعلي 2014	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشير 2017	تأشير 2018
الخدمات العمومية العامة	1,444,477	1,378,269	1,478,382	1,570,573	1,602,415
الدفاع	899,272	936,700	1,026,350	1,055,100	1,103,600
النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,005,563	1,043,995	1,120,182	1,168,886	1,222,649
الشؤون الاقتصادية	577,675	533,597	672,687	714,920	643,375
حماية البيئة	46,718	44,202	35,478	31,344	35,208
الاسكان ومرافق المجتمع	213,641	228,966	249,500	290,513	289,040
الصحة	870,957	878,134	931,912	956,025	955,334
الشؤون الدينية والثقافية	140,383	154,362	178,384	170,873	171,172
التعليم	1,006,347	1,030,932	1,062,373	1,082,451	1,060,939
الحماية الاجتماعية	1,646,114	1,512,356	1,740,480	1,835,342	1,906,841
المجموع	7,851,147	7,741,512	8,495,728	8,876,027	8,990,573

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2016

(بالآلاف دينار)

المحافظة	النفقات الرأسمالية
المركز	323,780
محافظة اربد	108,043
محافظة المفرق	50,086
محافظة جرش	46,372
محافظة عجلون	49,498
محافظة العاصمة	178,407
محافظة البلقاء	77,990
محافظة الزرقاء	88,807
محافظة مادبا	46,305
محافظة الكرك	61,802
محافظة معان	110,257
محافظة الطفيلة	49,730
محافظة العقبة	119,522
المجموع	1,310,599

لماذا تقتصر الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي للحصول على التمويل اللازم لسد عجز الموازنة الناتج عن إنفاق الحكومة أموالاً تفوق إيراداتها، ويعود السبب في ذلك لإيمانها بضرورة تنفيذ مشاريع تنمية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2016 بواقع 907 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تم تقدير صافي الدين العام لعام 2016 بما نسبته 83.0% من الناتج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول التالي تطور عجز الموازنة وصافي الدين العام خلال الفترة (2013 - 2015) :

(بالمليون دينار)

البيان	2013	2014	2015
صافي الدين العام	19,096.7	20,555.1	22,489.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%80.1	%80.8	%83.6
صافي الدين العام الداخلي	11,862.2	12,525.0	13,378.1
% من الناتج المحلي الاجمالي	%49.7	%49.2	%49.7
رصيد الدين العام الخارجي	7,234.5	8,030.1	9,110.9
% من الناتج المحلي الاجمالي	%30.3	%31.6	%33.9

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

تقوم دائرة الموازنة العامة باتخاذ الاجراءات الهادفة الى تعزيز حقوق الانسان في المملكة. فوفقاً لمنهج ادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذاً لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات أفضل للمواطنين مما يساهم بتعزيز حقوق الانسان في مختلف المجالات وبرزها المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه، تقوم الدائرة برصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتي تعزز حقوق المواطنين في ضوء الموارد المالية المتاحة. كما تقوم الدائرة برصد المخصصات المالية اللازمة لدعم المنظمات الأهلية والجمعيات والنقابات والاتحادات الرياضية وغيرها من الجهات الاخرى وذلك لتمكينها من القيام بدورها المجتمعي تجاه المواطن بشكل فعال. وتحرص الدائرة على رصد المخصصات المالية للمركز الوطني لحقوق الانسان لتمكينه من القيام بدوره على اكمل وجه مما يساهم في تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.

وحرصاً من دائرة الموازنة العامة على تلبية حق الانسان في المعرفة، وبهدف اتاحة المجال للمواطنين للاطلاع على عمل الموازنة، تقوم دائرة الموازنة العامة بنشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع

قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليها وابداء رأيهم حولها. كما تقدم الدائرة خدمات مباشرة للباحثين والأكاديميين في الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة لديها.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل:

تأسيساً على الأنشطة والاجراءات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وهيئة الامم المتحدة للمرأة والمتعلقة بمراجعة الأنشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تتعلق بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية، وفي ضوء الاولوية التي تعطيها دائرة الموازنة العامة للمرأة في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وهو ما يعرف بمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي تبرز احتياجات المرأة وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، فقد عملت دائرة الموازنة العامة في عام 2015 على ترسيخ ومأسسة هذا المفهوم من خلال تطوير ادوات حديثة في اعداد الموازنة بحيث اصبح جزء كبير من نماذج اعداد الموازنة يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي عند تحديد مؤشرات قياس الاداء وتوزيع الكوادر البشرية وبيان ابرز المعلومات عن كل وزارة و دائرة حكومية وكذلك عند بيان الخدمات التي تقدمها البرامج الحكومية، وبحيث يظهر قانون الموازنة العامة المخصصات المقدرة للإناث في كافة البرامج والفصول، وكذلك يبين كلف الرواتب موزعة حسب النوع الاجتماعي والمجموعات الوظيفية لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.

كما قامت الدائرة بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID بإعداد «دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي»، الذي يشكل نقلة نوعية في مجال إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وإجراءات إعداد الموازنة العامة.

ويبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2014 - 2018.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2014 – 2018

(بالدينار)

2018	2017	2016	2015	2014	الفصل	
					رقمه	عنوانه
8,471,073	8,450,839	8,427,521	7,402,811	6,635,163	0101	الديوان الملكي الهاشمي
4,202,287	4,205,528	4,421,283	3,710,316	3,500,660	0201	مجلس الأمة
1,316,689	1,286,567	1,264,905	1,181,143	1,025,233	0301	رئاسة الوزراء
428,640	418,300	393,860	352,500	347,671	0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
311,735	306,739	294,701	245,098	207,229	0303	دائرة الشراء الموحد
696,546	680,284	691,115	629,255	642,776	0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
265,540	259,740	253,680	198,580	171,640	0350	ديوان المظالم
2,161,840	2,123,450	2,063,170	1,898,720	1,846,157	0401	ديوان المحاسبة
624,000	618,000	609,000	624,000	558,000	0501	وزارة تطوير القطاع العام
986,050	967,540	931,480	796,215	709,189	0601	ديوان الخدمة المدنية
580,400	571,900	553,800	445,411	380,760	0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
1,013,700	1,014,300	993,000	703,500	545,700	0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني
7,291,200	7,172,400	7,069,200	7,198,900	6,168,600	1001	وزارة الداخلية
3,669,700	11,868,700	8,373,900	3,075,900	3,187,100	1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
23,169,400	21,416,500	20,717,100	22,993,550	20,134,600	1101	وزارة العدل
19,938,000	19,648,000	19,418,000	17,435,000	16,960,000	1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
507,500	498,560	487,670	455,430	445,357	1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
545,562,800	522,058,300	494,074,800	469,640,150	448,377,400	1501	وزارة المالية
398,370	395,720	393,210	351,850	330,362	1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
1,711,710	1,683,740	1,640,220	1,542,350	1,515,502	1503	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
4,993,000	4,933,000	4,870,000	4,672,000	4,638,400	1504	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
534,300	526,500	516,300	493,200	428,296	1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
5,635,240	5,579,990	5,509,320	5,312,050	5,037,130	1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
2,996,365	2,925,133	2,809,327	2,363,535	2,236,913	1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين

(بالدينار)

2018	2017	2016	2015	2014	الفصل	
					رقمه	عنوانه
500,324	488,984	473,060	436,100	416,480	1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات
6,437,000	6,435,376	6,435,376	6,428,420	6,374,696	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
2,582,000	2,580,920	2,771,960	2,175,240	2,583,730	1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / دائرة الاحصاءات العامة
3,748,410	3,776,270	3,712,770	3,482,500	3,357,613	1801	وزارة السياحة والآثار
1,010,740	993,370	1,020,320	856,040	770,511	1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
2,527,000	2,405,000	2,281,000	1,508,000	981,222	1901	وزارة الشؤون البلدية
2,275,500	2,228,000	2,152,600	1,819,600	1,060,778	2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
8,727,523	8,488,549	8,219,111	7,747,267	7,211,725	2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان
764,960	751,900	727,260	653,240	610,974	2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية
11,767,435	11,531,575	11,280,874	10,642,143	9,654,875	2201	وزارة الزراعة
744,791	727,510	700,560	628,424	584,702	2301	وزارة المياه والري
1,347,448	1,310,492	1,266,202	1,172,968	1,132,033	2302	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن
718,931	668,580	656,641	516,250	345,555	2401	وزارة البيئة
538,701,300	529,857,210	521,993,020	505,189,860	508,451,506	2501	وزارة التربية والتعليم
50,214,260	69,614,320	61,678,880	56,175,110	45,869,646	2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
397,653,000	404,760,000	328,382,000	356,686,000	347,201,000	2701	وزارة الصحة
69,345,920	69,079,920	68,251,208	66,687,506	60,785,500	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
7,010,000	6,806,900	6,623,500	6,367,500	6,304,600	2901	وزارة العمل
2,513,331	2,821,332	2,837,333	2,605,387	2,201,610	3001	وزارة الثقافة
0	0	0	0	288,940	3002	رئاسة الوزراء/ دائرة المطبوعات والنشر
540,520	543,940	545,050	464,535	402,031	3003	وزارة الثقافة/ دائرة المكتبة الوطنية
669,956	711,650	696,525	541,776	785,500	3101	وزارة النقل
202,300	199,800	194,045	178,026	173,098	3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
27,706,000	21,580,000	14,490,000	10,166,000	3,785,655	3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
1,775,174,734	1,767,971,328	1,634,165,857	1,596,849,356	1,537,363,818		المجموع

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، أي الموازنة التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2015 بأعداد دراسة تحليلية حول موازنات وزارة الأشغال العامة والإسكان والمجلس الأعلى للشباب. وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فمن المتوقع أن تعمل كل من وزارة الأشغال العامة والإسكان والمجلس الأعلى للشباب على تطبيق توصيات الدراسة الهادفة إلى تمكين تطبيق منهجية الموازنة الصديقة للطفل وتضمين ذلك في موازنة وزارة الأشغال العامة والإسكان والمجلس الأعلى للشباب لعام 2017. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم في السنوات الماضية إعداد تقارير حول موازنات وزارات الصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزارة العدل، حيث تم إعادة هيكلة البرامج والنشاطات في مجالات الإنفاق الخاصة بالطفل وتطوير المزيد من مؤشرات الأداء التي تركز على الطفل في هذه الوزارات. وبالإمكان الاستفادة من هذه الدراسات في كونها توفر تقارير تحليلية يمكن الاستفادة منها عند التخطيط الاستراتيجي لكافة الوزارات المعنية بحقوق الطفل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات تأتي استكمالاً للجهود التي قامت بها الدائرة والهادفة إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الموازنة الصديقة للطفل وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الاختصاص. حيث تم توقيع اتفاقية تعاون بين دائرة الموازنة العامة وصندوق الأمم المتحدة لدعم الأمومة والطفولة «اليونيسف» بخصوص الموازنة الصديقة للطفل لأجل تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة في تحقيق أفضل النتائج ليس على النطاق العام فقط وإنما ليشمل فئات معينة مثل الطفل.

والجدول التالي يبين المخصصات المقدرة للطفل في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2016 وذلك للسنوات (2014 - 2018).

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2014 - 2018

(بالدينار)

2018	2017	2016	2015	2014	الفصل	
					رقمه	عنوانه
250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	1501	وزارة المالية
0	2,500,000	2,800,000	4,385,000	4,000,000	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط
944,465,000	928,963,000	913,604,000	886,611,000	891,418,435	2501	وزارة التربية والتعليم
244,741,000	248,526,000	235,309,000	219,510,000	214,116,000	2701	وزارة الصحة
37,387,205	37,251,800	37,168,135	36,569,806	36,663,565	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
200,000	200,000	250,000	250,000	295,000	2901	وزارة العمل
1,227,043,205	1,217,690,800	1,189,381,135	1,147,575,806	1,146,743,000		المجموع

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

على الرغم من الظروف الاقليمية الصعبة التي تعيشها المنطقة والتغيرات الكبيرة التي اصابت التركيبة السكانية للاردن، فما زال الاردن واحة أمن واستقرار لجميع مواطنيه، الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهودهم لبناء مقوماته وتشبيده مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة.

وفي ضوء الاوضاع الاقتصادية والمالية الحرجة التي مر بها الاقتصاد الوطني في السنوات الاخيرة، وبالنظر الى محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا، فعلى المواطن المبادرة للقيام بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصورا في تنفيذ المشاريع لتمكين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون جميعاً من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ويهدف دليل المواطن للموازنة العامة الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الإيرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستمتخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2016 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
142500		الصحة
40000	مشروع المدينة الطبية الجديدة	
15800	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	
11000	تحديث وتطوير المعدات والألات والأجهزة	
9200	إعادة تأهيل وصيانة مدينة الحسين الطبية	
8200	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	
8000	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	
5750	صيانة وتحديث مباني المستشفيات	
4840	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	
4000	تحديث قطع الغيار الطبية وغير الطبية والأثاث	
3700	مركز معالجة الاورام بالاشعة	
3500	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	
3500	مركز العلاج بالاشعة	
2430	تحديث وتطوير الابنية	
2000	تطوير القدرات المؤسسية لكوادر الوزارة	
1700	مشروع توسعة مستشفى البشير	
1500	انشاء مستشفى الطفيلة	
1200	تحديث مستشفى البشير	
1000	تحديث وتطوير الآليات	
1000	توسعة وتحديث مستشفى جرش	
121420		التعليم
21000	تطوير الجامعات الرسمية	
10530	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (المرحلة الثانية)	
10000	اكاديمية الملكة رانيا للمعلمين	
10000	دعم صندوق الطالب المحتاج	
9000	انشاءات وازافات غرف صفية للتعليم الأساسي	
6500	استيعاب الطلبة السوريين	
4500	التغذية المدرسية	
4400	البنية التحتية للجامعات	
4250	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	
4200	انشاءات وازافات غرف صفية للتعليم الثانوي	
4180	انشاء أبنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	
3850	ازافات غرف صفية لرياض الاطفال	
3560	بناء ٦٠ مدرسة	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
3500	البرنامج الوطني لتدريب طلاب المدارس	
3000	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	
2500	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	
2250	تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	
2000	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الأساسي	
2000	بناء ٢٥ مدرسة اساسية	
1500	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الثانوي	
1000	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	
111540		الطرق
10000	الاستملاكات	
9500	الطريق الصحراوي	
6500	طريق عمان الدائري التنموي	
5000	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية	
5000	الطرق الزراعية	
5000	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	
5000	طريق اربد الدائري	
4490	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	
4000	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	
3110	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	
3000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والناظدة والجسور في اقليم الشمال	
3000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والناظدة والجسور في اقليم الوسط	
3000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والناظدة والجسور في اقليم الجنوب	
3000	السلامة المرورية على الطرق	
2900	انارة الطرق الرئيسية والناظدة	
2500	تنفيذ طريق الزرقاء - بيرين	
2500	طريق اربد الدائري / المرحلة الثانية	
2500	طريق السلط الدائري / المرحلة الثانية	
2000	انشاء وتحسين الطرق النافذة	
2000	طريق كثرنا - الاغوار	
2000	تنفيذ جسر شومر / الزرقاء	
2000	إنشاء نفق وجسر وادي الشجرة / السلط	
2000	اعادة انشاء طريق الشونة الشمالية / المنشية / وقاص	
2000	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	
1500	تقاطعات مرورية في الوسط والشمال والجنوب	
1500	تقاطع دوار الثقافة / اربد	
1000	مشروع صيانة الطرق الثانوية والقروية	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
1000	مشروع صيانة الطرق الزراعية	
1000	اعادة تأهيل الطريق الصحراوي (عمان - رأس النقب)	
1000	طريق الكورة - إربد	
1000	طريق البشرية / الأزرق	
1000	توسعة وصيانة طريق المصفاة / الزرقاء	
1000	ربط محافظة البلقاء بمحافظتي جرش و عجلون	
1000	توسعة وصيانة طريق رحاب / المفرق	
1000	مشروع القرى الحضرية	
13392		الزراعة
3709	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	
1520	مشروع ادارة برنامج الحراج والمراعي وتطوير المشاتل	
1025	مشروع ادارة برنامج المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	
1000	صندوق المخاطر الزراعية	
73955		المياه
8065	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/ صرف صحي ناعور	
5750	سد كفرنجة	
4600	تشغيل و صيانة و ادامة قناة الملك عبد الله	
4600	سد الزرقاء ماعين	
4000	صرف صحي الضليل/ الحلابات/ الخالدية/ تبريد المفاعل النووي	
3505	محطتي رفع صرف صحي غرب وشرق الزرقاء	
3000	جر مياه الديرسي	
2500	سد الكرك	
2167	مشروع تأهيل شبكة مياه عجلون	
2000	تنفيذ خط مياه ناقل من محطة السلطاني الى الغوير	
2000	تأهيل المآخذ الرئيسية و محطات ضخ مشروع ري تمديد (18 كم)	
1730	مشروع تأهيل شبكة مياه جرش	
1730	سد وادي مدين	
1700	صرف صحي قرى شمال و شمال شرق محافظة البلقاء/ تبريد المفاعل النووي	
1650	انشاء منطقة تموية في وادي عربة	
1500	نقل جزء من المياه المعالجة من محطة جنوب عمان الى منطقة الأغوار/ سد الكفرين/ تبريد المفاعل النووي	
1420	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	
1200	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	
1200	اعادة تأهيل مشروع ري حسيان الكفرين/ المرحلة الثانية	
1100	نقل المياه من سد الموجب إلى الكرك	
1100	اعادة تأهيل محطات الضخ في الأغوار الشمالية والوسطى	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
1000	مشاريع سلطة المياه / تحسين شبكات المياه في المحافظات	
1000	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	
1000	سد الفيضان	
1000	سد وادي موسى	
126616		الطاقة
35000	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة	
27060	منشآت لتخزين المشتقات النفطية	
23000	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - طاقة الرياح / معان	
11000	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	
9685	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	
9000	محطة الطاقة النووية الأردنية	
2000	استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء (الفجيج)	
1000	مشروع تعزيز القدرات المؤسسية	
17090		التممية الإجتماعية
3215	المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعوقين	
2400	انشاء مساكن الاسر الفقيرة	
2179	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	
1733	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	
1210	مسح نفقات و دخل الاسرة	
1000	مشروع حزمة الأمان الاجتماعي	
38644		الإتصالات
14500	مشروع البطاقة الذكية	
14500	ربط شبكة الألياف الضوئية	
2400	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	
1200	ادارة استمرارية العمل للحكومة الالكترونية/ادارة و مراقبة و تقييم تطبيق الحكومة الالكترونية (سابقا)	
97968		النقل
25650	وصلة سكة حديد مناجم الشيدية ومحطة إعادة التحميل في وادي اليتم	
21350	الربط للنقل العام بين عمان و الزرقاء/خط سكة حديد عمان-الزرقاء سابقا	
10500	إعادة تأهيل المدرج الشمالي / مطار الملكة علياء الدولي	
8350	تطوير البنية التحتية للنقل العام / هيئة تنظيم النقل البري	
7050	نظام متكامل لدفع الاجور عن طريق البطاقة الذكية / هيئة تنظيم النقل البري	
6670	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	
6000	النهوض بخدمات النقل العام	
5900	إنشاء شبكة سلك حديدية وطنية/استراتيجية تطوير السلك الحديدية الأردنية سابقا	
2545	دراسات تطوير النقل	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
1000	توسعة وإعادة تأهيل قاعة المغادرين والقادمين والمرافق في مطار عمان المدني / شركة المطارات الاردنية	
105550		الأمن والدفاع
15000	ادامة الانظمة والمعدات	
10650	الدفاع الالكتروني (Cyber Defence)	
9500	تحديث وتطوير الآليات / الدفاع المدني	
8150	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	
7500	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	
7100	تعديل وتطوير الرادارات المتأثرة بمشاريع الطاقة المتجددة	
5100	مشروع تطوير وتحديث الأنبية / الامن العام	
5000	تطوير وتحديث الانبية / قوات الدرك	
5000	تطوير وتحديث الآليات / قوات الدرك	
4000	الاكاديمية العسكرية	
3500	تطوير وتحديث الأنبية / الدفاع المدني	
2950	تحديث وتطوير المعدات والأثاث / الدفاع المدني	
2000	تحديث وتطوير الآليات / وزارة الدفاع	
2000	مساهمة قوات الدرك في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	
2000	مساهمة الدفاع المدني في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	
2000	الاجهزة و اللوازم / قوات الدرك	
2000	مساهمة الامن العام في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	
1950	تحديث وتطوير الأجهزة واللوازم / الدفاع المدني	
1500	مشروع لوحات مصنع الأرقام	
1500	الاتصالات السلكية واللاسلكية	
1000	إنشاء القيادة العامة	
1000	مشروع مركز القيادة والسيطرة	
1000	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح	
1000	صفارات الإنذار واحتياجات مطار الملك حسين الدولي	
1000	تحديث و تطوير المعدات / قوات الدرك	
13050		السياحة
3000	حداثك الملك عبد الله الثاني / القويسمة	
2000	مشاريع سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	
1450	مشروع ادارة برنامج تطوير القطاع السياحي	
1000	مشروع تطوير وسط مدينة السلط بما فيها الاستملاكات	
1000	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
43650	الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام	
11705	دعم مشاريع المجلس الأعلى للشباب	
10400	دعم مشاريع اللجنة الأولمبية الأردنية	
10000	محطة الاعلام العام المستقلة	
2090	دعم مشاريع وزارة الاوقاف و الشؤون و المقدسات الاسلامية	
1520	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	
1170	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	
1000	شراء مركز الحسن / الكرك	
44799	المناطق التنموية و الاستثمار	
18000	مشروع توسعة الصوامع	
10000	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	
4200	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	
2000	العمارات الذكية في منطقة اربد التنموية الاقتصادية (SMART BUILDINGS)	
1870	التدريب المهني	
1800	البنية التحتية لمنطقة المفرق و اربد - منطقة الحسين بن طلال الاقتصادية	
1200	دراسات الجدوى	
1064	دعم مشاريع هيئة الاستثمار	
53497	الإدارة العامة	
11743	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	
4500	البرنامج الوطني لانشاء المباني الحكومية	
3990	تعزيز القدرات المؤسسية	
3700	التعداد العام للسكان و المساكن	
3200	مشروع الخدمات المساندة و البنية التحتية	
2510	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	
2400	مشروع استملاكات	
2000	فتح بعثات دبلوماسية جديدة	
1300	نظام تتبع و إدارة شاحنات الترانزيت الالكتروني	
1220	مشروع الاستمطار	
1075	مشروع ادامة و تشغيل خدمات الوزارة	
1000	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	
1000	المركز الاقليمي التابع للأمم المتحدة لتدريس علوم و تكنولوجيا الفضاء لدول غرب آسيا	
14010	العدل والقضاء	
6000	مشروع بناء القدرات	
1450	انشاء مبنى قصر عدل معان و تجهيزه	

(بالآلاف دينار)

مقدر 2016	اسم المشروع	القطاع
1450	انشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وتجهيزه	
1400	مشروع ادارة برنامج المراكز الادارية	
282310		التنمية المحلية
151000	تنمية وتطوير البلديات	
95000	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	
22000	مشروع تعزيز الانتاجية	
10000	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	
1000	تعزيز القدرات الادارية	
1000	جسر وادي النقع / بلدية الأغوار الجنوبية	
3608		البيئة
1000	مشروع تطوير مكاب النفايات في الاكيدر	
800	الشرطة البيئية	
7000		أخرى
7000	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط (2016 - 2018)، بعضها خارج نطاق السيطرة المحلية وبعضها الآخر يتعلق بعدم اتخاذ السياسات والاجراءات المفترض اتخاذها. ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي:

1. مخاطر خارج نطاق السيطرة المحلية :

- تراجع المنح الخارجية نتيجة لتراجع حجم المساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة في ضوء تراجع اسعار النفط العالمي لمستويات قياسية.
- تراجع حجم الصادرات الوطنية وخاصة مع دول الجوار العربي في ضوء استمرار تدهور الاوضاع الامنية.
- عدم قيام المجتمع الدولي بمساعدة الاردن على النحو الذي يمكنه من مواجهة الضغوط الهائلة على المالية العامة والاثار السلبية على الاقتصاد الوطني الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة باعداد كبيرة، فضلا عن معالجة الاثار السلبية المترتبة على الخدمات التي تقدمها بعض القطاعات للمواطن الاردني.
- عودة الاسعار العالمية للنفط للارتفاع بشكل حاد بما يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط وتزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2. مخاطر ضمن نطاق السيطرة المحلية :

- ارتفاع حجم المنافسة اقليميا وعالميا على جذب الاستثمارات الخارجية واثار هذه الاستثمارات - وخاصة مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص- في تخفيف العبء عن الموازنة العامة.
- اعتماد المملكة بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة بما يجعلها عرضة بشكل واضح للتقلبات العالمية في اسعار الطاقة.
- التأخر في معالجة الاختلالات والتشوهات في قطاع المياه واثار ذلك على العجز المالي لهذا القطاع.
- التباطؤ في تنفيذ الانشطة والمشاريع الرأسمالية المرتبطة ببرامج المنح الخارجية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخزينة.
- تراخي الجهات الحكومية في الالتزام بقرارات توفير استخدام مصادر الطاقة وخاصة الكهرباء والمحروقات في ضوء تراجع اسعار النفط العالمية، الامر الذي يؤدي الى تعميق عجز الموازنة خاصة في ضوء تراجع الايرادات المحلية المتأتية عن ضريبة المبيعات على المنتجات النفطية.
- الاستمرار بكفالة قروض المؤسسات العامة المستقلة الأمر الذي من شأنه زيادة رصيد صافي الدين العام، وما قد يترتب على ذلك من زيادة نسبه للناتج المحلي الاجمالي.
- استجابة الحكومة لمطالب وضغوط بعض الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المتمثلة بتحسين الحوافز والمزايا المادية المقدمة لموظفيها مما يرهق كاهل الموازنة العامة ويخلق تساؤلات حول جدية الحكومة في ضبط النفقات العامة والجارية منها على وجه الخصوص ومنح استثناءات للتعيين للوزارات والدوائر الحكومية.

عزيزنا المواطن:

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo وبإمكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبإمكانك أيضاً إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك

لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة

الشميساني: شارع حسين الجسر - بناية 24

ص.ب 1860 عمان - الاردن، الرمز البريدي 11118

هاتف: +962 6 5666065 | فرعي: 123

الفاكس: +962 6 5666063

أو على البريد الالكتروني

gbd@gbd.gov.jo | Info@gbd.gov.jo